مُقَدِّمَة

منذ أن حامت حولنا أطياف العولمة.. أصابتنا موجات متجددة من الفزع والجزع.. وكاد البعض منا أن يظن أننا قد أصبحنا رمادا تذروه الرياح إذ أن أبوابنا ستكون مفتوحة لكل ما يفد إلينا من البشر أو من السلع.. وسماؤنا ستكون مفتوحة لكل ما يفد إلينا من الثقافة والفكر والفن.. بينما نحن لا نملك ما ننفذ به إليهم من خلال أبوابهم المفتوحة ولا سمائهم المفتوحة.. لا بشر ولا سلع ولا ثقافة ولا فكر ولا فن.. للأسف ولسوء الحظ..

والوضع بهذه الصورة وهذا التصور فيه ظلم لقدراتنا وإجحاف بإمكاناتنا التى عادة ما نسقط منها ما فاتنا أن نحسب حسابه وأهملناه وضيعناه بالتهوين من شأنه.. من شتى الموارد والأصول وشتى صنوف التراث والمعالم.

ومن هنا كان لابد أن نتلفت حولنا للبحث عما يكون قد تسرب من بين أصابعنا من حفنة واقع ضيعناه.. أو تراث بعثرناه بالتعالى على أنفسنا والاستهانة بكل ما نملك من مقومات لم يثبت بعد أنها غير قابلة للنماء أو الإنماء.

أما أن نقف مكتوفى الأيدى أمام حالة التخلف التى يبدو أننا لا نريد أن نمر بها أو تمر بنا مر الكرام بل أردناها لكى نقيم فيها وتقيم فينا.. فهذا وضع لا يمكن السكوت عليه خصوصا وأن القضية ليست بالضرورة ناشئة عن عجز فى ميزان المدفوعات أو فى الميزان التجارى أو عن نقص فى المدخرات والاستثمارات بل إنها ببساطة شديدة قضية موارد معطلة إن لم تكن هى أصلا موارد مهملة لا نلتفت إليها ولا تسترعى انتباهنا.

فالموارد المهملة هى المدخل الطبيعى والحقيقى إلى التنمية الحقيقية المستديمة التى يجب ألاً تتوقف تحت أى ظرف من الظروف الخارجية.. إذ إنه ليس من المنطقى أن نجعل التنمية عندنا تعتمد على موارد لا نملكها.. ونتعامى عن تشغيل الموارد المتوافرة.. كما نتعامى عن انخفاض الإنتاجية فى شتى القطاعات..

وثمة شىء لابد من الالتفات إليه فى ظل التخلف وأطياف العولمة (أو أشباح العولمة) هو أننا لابد من توخى مستويات الجودة العالمية فيما ننتج، وإذا كنا عاجزين عن إتقان ما ننتجه.. فلا أقل من أن نكتفى بإنتاج ما نتقنه.. إذ لا جدوى من إنتاج ما لا نتقنه.. فتدوسه الأقدام فى السوق المحلية.. ناهيك عن الأسواق العالمية.. إذا نحن جرؤنا أصلا على تصديره إليها.

ليس من المنطقى إذن أن نسلك إلى التنمية أضيق طرقها وأضيق أبوابها - وليس أوسعها - وأفدح الاستثمارات - وليس أقلها -

فننصرف عن المشروعات التى هى أيسر تحقيقا وأسرع عائدا وأرفع جودة وأقرب إلى الإتقان وأقدر على منافسة المنتجات الأجنبية.

وإذا كان لابد لنا من أسوة نتأسى بها فإن لنا فى اليابان أسوة حسنة إذ حرصت اليابان على المحافظة على قطاعاتها التقليدية (المتخلفة) جنبا إلى جنب مع قطاعاتها العصرية (المتقدمة) وبذلك استطاعت تمويل التقدم من وفورات التخلف (حيث الأجور المنخفضة) فتمكنت بذلك من تحقيق هامش ربح عريض نتيجة تسويق منتجات القطاعات التقليدية لتمويل الإنتاج فى القطاعات العصرية عالية التكلفة بسبب ارتفاع مستواها التكنولوجى.. ونجحت اليابان فى سياستها هذه إلى الحد الذى اضطر أمريكا إلى الانسحاب من إنتاج سلع بعينها، وجدت أمريكا أن اليابان قد تفوقت عليها فى إنتاج هذه السلع.

وهكذا استفادت اليابان من مزاياها النسبية داخل القطاعات التقليدية سواء من حيث هباتها الطبيعية أو مواهبها الموروثة أو مهاراتها المصقولة أو المكتسبة لكى تحقق أعلى جودة وأروع إتقان وأكبر الإنجازات وأسرع العائدات وهذا هو النبراس لكل دولة متخلفة – ومصر واحدة من هذه الدول – لتغذية الأسواق الأجنبية بمنتجاتها وتغطية احتياجاتها من تلك الأسواق الأجنبية.. فى ظل العولمة .. وبلا تهديدات وهذا هو المدار الفكرى لهذا الكتاب.

استثمار التخلف – إذن – له أسانيده العلمية ومنهجه الأكاديمى لحل المشاكل المصرية سواء فى الغذاء أم فى الكساء أم فى السكن وفى غير ذلك من جبهات.. ونستطيع بمثل هذا النهج التحليلى العلمى الواعى أن نرسم خطط الإنتاج المختلفة وسياساته بما يكفل تطويق الثغرة أو الفجوة الغذائية والكسائية والسكنية.. من أجل شعب يجب أن يظل (دائما) راغبا ومصمما على الاعتماد على الذات.. فى غير عزلة عن عالم اليوم.. وعالم الغد..

المؤلف